

عن رغبة في التوطن بإسرائيل . على أن يعود لوزير الداخلية أمر البيت بالطلب المقدم .
شريطة مراعاة الاعتبارات والتحفظات التالية : القيام بنشاط ضد الشعب اليهودي .
احتمال تشكيل الخطر على الصحة العامة أو تهديد أمن البلاد وسلامتها ، الماضي
الإجرامي الذي يمكنه أن يتهدد الأمن العام في البلاد(١) .

والخلافاً التي نشبت في إسرائيل بالنسبة لتطبيق القانون المذكور ، وأدت بدورها إلى
قيام أزمات داخلية على صعيد التحالفات السياسية بين شتى الفئات والأحزاب ، كانت
تدور في معظمها حول كيفية تفسير الصفات اللازمة لاعتبار الشخص يهودياً من زاوية
الدين والقومية ، على حد سواء . فالجدل المستمر داخل إسرائيل حول تعريف «اليهودي»
والإجابة على سؤال « من هو اليهودي ؟ » يمت بصلة وثيقة إلى قانون العودة ، مع
العلم بأن النص الأصلي للقانون يتحاشى الدخول في مسألة من هذا القبيل . وقد جاءت
التعديلات التي أقرها الكنيست بتاريخ العاشر من آذار (مارس) ١٩٧٠ على الصيغة
الأصلية لقانون العودة - وأبان نشوب أزمة متكررة الحدوث حول تعريف اليهودي -
لتؤكد على الرابط العضوي بين القانون المذكور والتعريف الإسرائيلي - الصهيوني
لـ « من هو اليهودي ؟ » . لذا نكتفي هنا بإيراد المسائل التي استحدثتها التعديلات ،
وعلى سبيل علاقتها بموضوع مقالتنا ، لا سيما متى علمنا بأن لانسكي تقدم بطلب للحصول
على الجنسية الإسرائيلية بموجب « قانون العودة » والحق الذي يمنحه هذا القانون لكل
يهودي باعتبار نفسه مهاجراً عائداً إلى إسرائيل . بينما أكد وزير الداخلية الإسرائيلي
بتاريخ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أن كلود ليبسكي طلب الحصول على الجنسية
له ولعائلته بموجب قانون « المهاجرين الجدد » ، لئلا يتعذر عليه أن يستفيد من قانون
العودة وخوفاً من عدم انطباق المعايير الرسمية لتعريف اليهودي على قضية انتمائه هو
اليهودية(٢) .

فالمقصود بقانون « المهاجرين الجدد » ليس إلا الصيغة المعدلة لقانون العودة منذ أواسط
آذار (مارس) ١٩٧٠ . والمواد التي جرى تعديلها في معرض التصديق على تعريف
قديم - جديد لمن هو اليهودي تدل بوضوح على أمرين يتلزمان بنظر المنطق الصهيوني
لدولة إسرائيل : الأمر الأول ينم عن الحرص على استرضاء الفئات والأحزاب المتدينة ،
بحيث ينص التعريف « المعدل » على ما يلي : « طبقاً لأغراض هذا القانون ، ان اليهودي
هو المولود من أم يهودية أو المهنتي إلى الدين اليهودي ، والذي ليس على دين آخر » .
لكن الأمر الثاني يتجاوز حدود هذا التعريف وشروطه لكي يقدم التسهيلات للمهاجرين
الذين يعتبرهم الشرع التلمودي غير يهود أقحاح . فقد أقر الكنيست في الوقت ذاته منح
الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة ، وبغض
النظر عن يهودية الزوج أو الزوجة(٣) . وهذا ما استند إليه ليبسكي عندما تقدم بطلب
للحصول على الجنسية والحيولة دون تسليمه إلى السلطات القضائية الفرنسية .

إزاء هذه الخلفية السريعة التي يجدر بنا تذكرها في إطار القضيةتين ، نستطيع الانتقال
إلى سرد الحقائق وإبراز الوقائع بالنسبة لكل منهما . ولا غرو فإن قضية لانسكي أو
ليبسكي ليست فريدة من نوعها بالنسبة إلى اهتمام المظلومين من العدالة في ظل النص
الحرفي لقانون العودة الإسرائيلي ولجونهم إلى الاستفادة من « التسهيلات » والخدمات
التي يعرضها القانون المذكور على يهود العالم .

من هو ماير لانسكي ؟

مواطن يهودي أميركي ، أضر النور في غرودنو (ماير سوخوفلانسكي) من أعمال بولونيا
عام ١٩٠٢ ، وهاجر إلى الولايات المتحدة لكي تقدر ثروته بعد ٦٩ عاماً بما لا يقل عن
٢٠ مليون دولار . اعتبرته مجلة « وول ستريت » بمثابة « العبقري المالي في عالم